ثانياً: الاستحقاق الاقتصادي

أ. د. كامل علاوي الفتلاوي*
باحث وأكاديمي من العراق

* كلية الادارة والاقتصاد ـ جامعة الكوفة.

مقدمة

بعد قرار البرلمان العراقي (حزيران/ يونيو 2007) بتمديد عمل القوات الأمريكية، دعا إلى وضع جدول زمني لانسحاب القوات الأمريكية من العراق، أبلغ رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بأن العراق سيطلب للمرة الأخيرة تمديد القرار رقم 1511 الذي حدد حقوق وواجبات القوات المحتلة حتى يوم 31 كانون الأول/ ديسمبر 2008. وفي 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007 نشرت الحكومة الأمريكية ما أسمته (إعلان مبادئ حول علاقة طويلة الأمد للتعاون والصداقة بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأمريكية)، وتضمن الإعلان الجوانب المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والسياسي والعسكري بين البلدين، وحدد موعداً لإبرام الاتفاقية الأمنية الشاملة بين الطرفين في 31 تموز/ يوليو 2008.

وفي 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008 أقر مجلس الوزراء العراقي الاتفاقية بعدما صوت 27 وزيراً لصالحها من أصل 37 عضواً في المجلس، وقد تغيب تسعة أعضاء وأمتنع عضو واحد عن التصويت. بعد ذلك وقع وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري وسفير الولايات المتحدة كروكر عليها في احتفال رسمي. وفي 27 تشرين الثاني/ نوفمبر صادق مجلس النواب على الاتفاقية، إذ صوت لصالحها 149 عضوا من أصل 275 عضوا (54٪ من الأصوات)، وعارض الاتفاق 35 عضواً، أغلبهم من الكتلة الصدرية، ولم يصوت 91 عضواً، منهم 10 عضواً لم يحضروا الجلسة، وفي 4 كانون الأول/ ديسمبر 2008 صادق مجلس الرئاسة العراقي على الاتفاقية. وكان من المفترض أن يجرى استفتاء عام حول الاتفاقية في شهر تموز/ يوليو 2009، إلا أنه لم يُجر.

وقد أنطوت الاتفاقية على استحقاقات والتزامات بين الطرفين، إلا أن الطرف الأقوى لم يلتزم جانبه من الاتفاق، وترك العراق وحيداً في مواجهة الجماعات المتطرفة في عام ٢٠١٤، ووقف متفرجاً، الأمر الذي فتح النقاش مجدداً حول جدوى هذه الاتفاقية وإمكانية العراق من الاستفادة منها.

يركز هذا البحث على المضامين الاقتصادية لاتفاقية الإطار الاستراتيجي وتحليلها لإيضاح إمكانات الاستفادة منها عراقياً.

أولاً: الترتيبات السياسية بعد احتلال العراق

كانت فكرة زوال النظام فكرة بعيدة التصور، بعدما استسلم العراقيون لقدرهم وسكنوا إلى الرفض السلبي للنظام الحكم الدكتاتوري، الذي جثا على صدورهم طوال خمسة وثلاثين عاماً. لكن تبدل الرؤية الأمريكية للشرق الأوسط التي انفعلت بما حدث في الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001، جعلت النظام العراقي في مقدمة النظم المارقة، ومع عدم إدراك القيادة العراقية لخطورة التلاعب بالغضب الأمريكي، راهنت على عدم قدرة الإدارة الأمريكية على إيجاد بديل له.

في الوقت نفسه لم تساور القيادة الأمريكية أي شك في أن مدة من الاحتلال العسكري سوف تعقب الحرب، ولكن كانت ثمة شكوك قوية حول إدارة المرحلة الانتقالية، حتى قيام نظام حكم ما بعد صدام: كيف يمكن تشكيل نظام عراقي موالٍ لها بعد سقوط صدام حسين؟ هل سيجري تعيين قادة سياسيين جدد للعراق؟ ومن قِبل مَن؟ هل سيكون ثمة دور للعراقيين الذين عاشوا في المنفى؟ وماذا يحدث إذا اقترح نظام ما بعد صدام سياسات مناوئة للمطامع الأمريكية[1].

(1) جيف سيمونز، عراق المستقبل: السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، دار الساقي، بيروت، 2003، ص 111

قبل الاحتلال وتحديداً في تشرين الأول (أكتوبر) 2002، وضعت هيئة الأركان الأمريكية المشتركة خطة لما بعد الإطاحة بصدام. تقوم على أنه سيشرف على إدارة المقر العسكري جنرال حائز على ثلاثة نجوم يعاونه خبراء حكوميون في (21) مجالاً. ومع استعادة العراق استقراره شيئاً فشيئاً، يبدأ المقر بتنسيق جهوده مع السفير الأمريكي المعين حديثاً لدى بغداد. وفي نهاية المطاف، يتم استبدال المقر العسكري بحاكم مدني أعلى أو حكومة عراقية مؤقتة، وتتأتى أهمية هذه الخطة في أن المقر العسكري سيتعامل مع

الكثير من القضايا التي ستبرز بعد سقوط صدام، بدءً بالتخطيط لإعادة تأهيل الجيش العراقي، إلى إصلاح وتحديث شبكة الكهرباء وبنيتها التحتية المهترئة[2]. وبعد اطلاع وزير الدفاع دونالد رامسفيلد على الخطة أصدر تعليمات قضت بإدخال تغييرات مهمة، جعلت وزارة الدفاع الرائدة في كافة الجهود لمرحلة ما بعد الحرب، وأزيل كل ما يشير إلى وزارة الخارجية من المخطط التنظيمي. وأمر رامسفيلد بإنشاء كيانين: كيان يتولاه مدير مدني مهمته الإشراف على عمليات البناء وحكم البلاد؛ والثاني، يتولاه قائد عسكري أمريكي يكون مسؤولاً عن حفظ الأمن وإعادة تدريب الجيش العراقي. وسيرفع كل من المسؤولين تقارير إلى القيادة المركزية، والى رامسفيلد نفسه في نهاية المطاف.

(2) مايكل غوردن والجنرال برنارد ترايتور، كوبرا: التفاصيل الخفية لغزو العراق واحتلاله، ترجمة: أمين الأيوبي، الدار العربية للعلوم-ناشرون، 2007، ص 210

وفي النهاية أعطى بوش وكوندوليزا رايس موافقتهما على خطة رامسفيلد، الذي افترض أن وزارته لن تشرف على تنظيم برنامج ضخم لبناء دولة، بل ستسهل جهود العراقيين الهادفة إلى بسط الأمن في بلادهم وإعادة اعمارها، باستخدام عائدات صادراتهم النفطية[3]. وأرسل الجنرال المتقاعد جي غارنر ليكون رجل أمريكا في العراق، وكان قد بدأ بالفعل بالعمل على تنفيذ خطته على الارض قبيل الاحتلال واثناءه.

(3) المصدر السابق، ص211

بعد أن أدركت الإدارة الأمريكية أن غارنر ليس رجلها المناسب في العراق، سارعت إلى استبداله ببول بريمر بعد ثلاثة أسابيع فقط من تعيينه[4]. عندما وصل بريمر إلى بغداد بدأ العمل على ترتيب الأوضاع السياسية في العراق، وإقامة إدارة مدنية يباشرها التحالف وإقامة إدارة مدنية أمريكية يباشرها التحالف، بالتوازي مع إيجاد حل لمشكلة القيادة في العراق الجديد.

(4) ا جيف سيمونز، المصدر السابق، ص 105-106

وفي 23 أيار (مايو) 2003 أصدر الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر، أوامره بتسريح كوادر وزارات الدفاع والداخلية والإعلام فضلاً، العاملين في جهاز المخابرات والحرس الجمهوري الخاص. وبدأت إجراءات إصدار القرارات التي تبنتها سلطة الائتلاف المؤقتة.

أعطى بوش وكوندوليزا رايس موافقتهما على خطة رامسفيلد، الذي افترض أن وزارته لن تشرف على تنظيم برنامج ضخم لبناء دولة.

قامت سلطة التحالف بالتعاون مع الأمم المتحدة باختيار أعضاء مجلس الانتقالي، وعلى عجالة بدأ بريمر بالعمل على تشكيل نواة حكومة عراقية، وشرع بتأسيس أولى الترتيبات السياسية التي قدر لها أن تكون نواة الدولة

وصف البعض مجلس الحكم الانتقالي بأن: هجين من لعبة معصوب العينين وتيك تاك تو ثلاثية الأبعاد.

الجديدة. وهكذا كان عليه أن يقوم بتشكيل مجلس سياسي تمثل فيه جميع مكونات الشعب العراقي، في ظل رفض الشخصيات السياسية الفاعلة صيغة موسعة لهذا المجلس، وتردد البعض الانضمام إلى تلك الصيغة، ورغبة آخرين في أن يكونوا ضمن التشكيلة[5]. في ما وصف البعض مجلس الحكم الانتقالي بأن: هجين من لعبة معصوب العينين وتيك تاك تو ثلاثية الأبعاد[6].

(5) ينظر: بول بريمر، عام قضيته في العراق: النضال لبناء غد مرجو، ترجمة: عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2006، ف4.

(6) المصدر السابق، ص 124.

وعلى الرغم من أن المجلس في ظاهره كان شاملاً لمعظم مكونات الشعب العراقي (الشيعة، السنة، الأكراد، المسيحيون، والتركمان)، إلا أنه تعرض للكثير من الانتقادات وحملات التشكيك في شرعيته وجودة تمثيله للمكونات التي يدعي تمثيلها، وبدا أن المجلس أكثر تمثيلا لمجموعات سياسية وأحزاب جاءت من المنفى، في حين نظر السنة العرب إلى ممثليهم بإنكار أنهم يمثلونهم، ووجدوا في الشيعة والأكراد أدوات لمشروع يستهدف إفقادهم مكانتهم وحظوتهم، التي ضاعت إلى الأبد في ظل التحول الجديد.

وطبقاً للبيان السياسي لمجلس الحكم، فأنه تشكل ليقوم بمجموعة من المهمات هي[7]:

(7) مجلس الحكم الانتقالي العراقي، البيان السياسي، بغداد، 22 تموز/ يوليو 2003.

1. توفير الأمن والاستقرار للمواطنين وتفعيل أجهزة الدولة وإعادة بنائها.
2. تصفية آثار استبداد حزب البعث بكل اشكاله.
3. وضع الأسس لنظام ديمقراطي فيدرالي تعددي.
4. توفير الخدمات العامة.
5. إنعاش الاقتصاد الوطني وخلق فرص العمل وتحسين الوضع المعاشي للمواطنين.
6. تطوير وتأهيل القطاع النفطي وإعادة تأهيل شركات النفط الوطنية.
7. تطوير علاقات العراق الخارجية مع الدول العربية والإسلامية والمجتمع الدولي.
8. إنجاز مهمات المرحلة الانتقالية.

لكن المجلس أثبت أنه مؤسسة ضعيفة وغير قادرة على القيام بواجباتها وتفتقر للشرعية والتأييد الشعبيين[8]. في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر

(8) مجموعة الأزمات الدولية (الشرق الأوسط)، الحرب الأهلية المقبلة، الطائفية والنزاع الأهلي، تقرير حول الشرق الأوسط رقم (52)، 27 شباط/ فبراير 2006، ص 13.

2003 تم الاتفاق بين مجلس الحكم وسلطة الائتلاف المؤقتة على جدول زمني لانتقال السلطة إلى العراقيين، حدد توقيتات على المجلس تنفيذ مهام عاجلة وخطيرة في وقت قياسي، إن هذا الاتفاق لاقى معارضة شعبية شديدة.

المجلس أثبت أنه مؤسسة ضعيفة وغير قادرة على القيام بواجباتها وتفتقر للشرعية والتأييد الشعبيين.

كان لدى العراقيين، سواء رغبوا أم لم يرغبوا بالاحتلال، توقعات متفائلة تجاه ما يمكن أن يصنعه الأمريكيون للاقتصاد العراقي، وظن الجميع أن هناك عصا سحرية لتنهي بين عشية وضحاها كل مشاكل العراق الاقتصادية، وستختفي البطالة بعد فورة الإعمار وستتحسن الأوضاع المعيشية لجميع السكان، وسيتغاضون عن بعض المنافع التي سيكسبها الاحتلال في المقابل. والعراقيون في ذلك كانوا يختزنون تجارب أمريكية سابقة في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية. لكن الواقع يشيح بغير ذلك[9].

(9) حسن لطيف الزبيدي وآخرون، العراق والبحث عن المستقبل، المركز العراقي للدراسات والابحاث، النجف، 2006، ص205.

في ظل الاحتلال تدهور أمن المواطن واستبيحت حياته مجدداً. وبسبب من فشل سلطات الاحتلال في ضمان الأمن والاستقرار، شهد العراق انفلاتاً أمنياً غير مسبوق، وانتشرت أعمال القتل والإرهاب في معظم أرجاء العراق[10].

(10) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004، ص33.

لقد غيَّر الاحتلال الراهن ونتائجه سلم أولويات المشكلات التي يعاني منها الشعب العراقي. وباتت التهديدات الأمنية هي أكثر المشكلات إلحاحاً، بل باتت محور لمشكلات أخرى في وقت تحاول الدولة العراقية فيه اكتشاف قدراتها على العمل في بيئة شديدة الخطورة، وخلق نظام سياسي يمكنه أن يلبي متطلبات الناس على الصعيد الوطني.

ثانياً: الاقتصاد العراقي إرث الماضي واستحقاقات الحاضر

لقد طرحت الدولة في العراق نفسها ومنذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة بديلاً عن النشاط الخاص، وحتى عندما كان النشاط الخاص في مجالات الصناعة والتجارة والخدمات يزداد، فأن النشاط الحكومي كان هو الآخر ينمو بوتيرة متصلة، وارتبط بوفرة العوائد النفطية وبخاصة بعد عام 1973[11]. وإذا ما وصلنا إلى عقد الثمانينات، وهو عقد الحرب العراقية ـ الإيرانية التي تميزت بفتح المجالات أمام القطاع الخاص نجد الدولة قد (بقيت محتفظة بالثقل نفسه)[12].

(11) انظر: عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي: النفط، التنمية، الحروب، التدمير، الآفاق (1950 ـ 2010)، ترجمة: محمد سعيد عبد العزيز، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1995، ص 33- 104.

(12) ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت2001،، ص 114.

إن اجتياح الجيش العراقي للكويت، كان بمثابة تصدير لأزمة داخلية تعرضت لها الدولة العراقية.

ولم تكن نهاية الحرب في 8 أب/ أغسطس 1988، لتنهي ما كان العراق يعانيه من مشاكل اقتصادية، بل إنها بشرت بمرحلة جديدة كانت تغلب عليها الأزمة الاقتصادية التي نجمت عن أسباب كثيرة، من بينها انخفاض أسعار النفط، ومطالبة دائني العراق بمستحقات ديونهم، والبطالة المتأتية من تسريح أعداد كبيرة من أفراد القوات المسلحة العراقية، مع وجود اقتصاد معسكر لا يخدم حل الأزمة رغم محاولة الحكومة ما بين عامي 1988 و1989، لإصلاح الأوضاع من خلال دمج الصناعات المدنية والعسكرية تحت إشراف وزارة الصناعة والتصنيع العسكري.

لهذا نجد الكثير من الباحثين يؤيدون إن اجتياح الجيش العراقي للكويت، كان بمثابة تصدير لأزمة داخلية تعرضت لها الدولة العراقية[13]. وبعيداً عن مناقشة تفصيلات الاجتياح وأسبابه الحقيقية[14]، بقي واضحاً أن حرب الخليج الثانية عام 1991 قد أنتجت وضعاً استثنائياً ففي سنوات الحصار أعادت الدولة اكتشاف أهمية السوق، لا بما يمتاز به وإنما بما يتيح لها من مزايا، وبوصفه أهم التكتيكات التي توجب الركون إليها وقت الحصار. فوجدت داخل العراق أسواق متعددة كان أكبرها ذلك القائم على مبدأ (دعه يعمل بلا رابط أو ضابط)، والذي تنضوي تحته نشاطات عدة مشروعة وغير مشروعة. فتراجعت الدولة فجأة عن التدخل لكنها كانت بين الحين والآخر، تنتهج سياسات تحكمية فتعطل هذا السوق أو بعض قطاعاته لتعود فتنسحب مرة أخرى.

لكن الحال تغيرت بعد التاسع من نيسان/ ابريل 2003 إذ سمحت سلطات التحالف للسوق بالحلول محل الدولة التي قوضها الاحتلال، وأصبح العراق يعيش حالة نادرة تستحق التأمل والدراسة، فقد فتحت الحدود على مصراعيها وأخذت السلع تتدفق بدون أية رقابة من أية جهة واستوردت آلاف السلع. وحتى مع تشكل الدولة وتشكيل مؤسساتها فأن الأوضاع السابقة لم تتغير، فما تزال الدولة أبعد عن ممارسة دورها المناسب للمرحلة، ومع تأسيس الحكم الوطني فإن على الدولة الوطنية أن تؤسس لعقد اجتماعي جديد، وأن تتولى مهام التحضير للأعمار وإعادة البناء وتحقيق النهوض الاقتصادي وفق إمكانات العراق واحتياجاته.

سمحت سلطات التحالف للسوق بالحلول محل الدولة التي قوضها الاحتلال، وأصبح العراق يعيش حالة نادرة تستحق التأمل والدراسة.

(13) خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.

(14) انظر: أحمد صدقي الدجاني، [وآخرون]، أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997. ومن التحليلات المميزة في هذا المجال أطروحة مسلم بن علي بن مسلم، (.. لماذا غزا صدام الكويت؟ محاولة نظرية). والذي يقدم فيها الكاتب تحليلا لثلاث متغيرات: الرجل؛ الدولة؛ النظام العالمي. ودور كل منها في تحقيق النتيجة المعروفة، وهي النظرة المستمدة من أطروحة الأمريكي كينيث والتز Kenneth Waltz (Man, the State and War) المنشورة عام 1909 والتي تحدد وتوضح أسباب النزاع والحرب. مسلم بن علي بن مسلم، المصدر السابق، 1995.

اختيار سياسات ذات تأثيرات عميقة في تشكيل مستقبل العراق، يجب أن لا يتم في ظل ظروف استثنائية، ومن جهات أو سلطات تفتقر للشرعية ودعم الشعب..

تتصارع اليوم في العراق رؤيتان تدعو الأولى إلى اعتماد الليبرالية الاقتصادية والشروع ببرنامج واسع للخصخصة والقبول بالاستثمار الأجنبي. فهناك من يرى أنه ينبغي على الإدارة الأمريكية والمؤسسات الدولية أن تدفع الحكومة العراقية للقيام بإصلاح اقتصادي عميق، ينبغي أن يشمل خصخصة واسعة للمؤسسات التي تملكها الدولة، وإعادة هيكلة قطاع النفط وخصخصته. على أن يؤدي ذلك إلى توسيع قدرة العراق على اجتذاب المزيد من رأس المال الأجنبي الذي يحتاجه البلد.

أما الرؤية الثانية فهي التي تحذر من هذه السياسات وتؤكد على أهمية الإبقاء على القطاع العام للحفاظ على العمالة والاستقرار الاجتماعي. وبعيداً عن الجدال النظري والحجج التي يقدمها أي من الفريقين، فأن اختيار سياسات ذات تأثيرات عميقة في تشكيل مستقبل العراق، يجب أن لا يتم في ظل ظروف استثنائية، ومن جهات أو سلطات تفتقر للشرعية ودعم الشعب. لذا ينبغي انتظار تشكيل الحكومة الوطنية، وحتى ذلك الحين ينبغي الالتزام بالقانون الدولي الذي لا يسمح بفرض إصلاحات اقتصادية هيكلية رئيسة. أما القطاع النفطي فأن خصوصيته واحتياج الشعب العراقي لموارده التي ينبغي لها أن توزع بعدالة، لا تبيح أن يكون مسرحاً للسياسات الخصخصة[15].

(15) حول هذه الملاحظة أنظر: عباس النصراوي، الدعوى ضد الخصخصة، المستقبل العربي، السنة (27)، العدد(300)، شباط/ فبراير 2004، ص 85.

ومهما يكن من أمر فإن بعض الاقتصاديين يؤكد على إن الأوضاع المستقبلية للاقتصاد العراقي، تتطلب وجود قوة من خارج (السوق) تضبط سيرها لتفعيل نموذج التنمية الاقتصادية في ظل الأوضاع الاقتصادية العراقية المتحولة. ويتحدد هذا الدور (بالدولة) في صورته المتغيرة وفقاً للفهم الاقتصادي، وبعيداً عن التطرف الأيديولوجي، كما أن هذا الدور لا يعد ضرورة أبدية بقدر ما هو ذو طبيعة مرحلية، تتحدد أبعادها وفقاً لتنمية الاقتصاد وتطوره باتجاه الرفاهية الاقتصادية من جانب، فضلاً عن أن هذا الدور يعد دالة بندرة الموارد في المجتمع الاقتصادي من جانب آخر، ويستأثر النشاط الاقتصادي للدولة بسلع (الحاجات الأساسية) و (التنمية البشرية) وهي السلع التي تحسن مستوى الرفاهية المذكورة[16].

(16) سالم توفيق النجفي، (العراق إلى أين؟) مستقبل التنمية، المستقبل العربي، السنة (27)، العدد(305)، تموز/ يوليو 2004، ص 96.

والنظر إلى استراتيجيات التنمية الوطنية بعد 2003، تؤكد الرغبة في التحول

الفعلي التدريجي للقطاع الخاص في العراق، من خلال تبني استراتيجية تنموية اقتصادية طويلة الأمد تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتوسيع القاعدة الإنتاجية والتنوع الاقتصادي، وأن يصار إلى التحول تدريجياً إلى إعطاء دور أكثر فاعلية للقطاع الخاص في ريادة العملية التنموية، وبالسماح للاستثمارات المباشرة لرؤوس الأموال الخاصة بكل إشكالها من الاستثمار، على وفق تحرير الاقتصاد من قيود المتمثلة بالصرف والأسعار والتجارة وجذب الاستثمار الأجنبي، عبر تهيئة المناخات التي توفر الشروط المواتية لعملية التنمية الجارية في العراق[17].

(17) للحصول على المزيد انظر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية، وثيقة استراتيجية التنمية الوطنية للأعوام 2005- 2007، الهيأة الاستراتيجية العراقية لإعادة الاعمار، بغداد 2004.

ثالثاً: فوضى الاعمار

نص قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1483 على أن العائدات النفطية (فضلاً عن المال الذي تحتفظ به الأمم المتحدة في برنامج النفط مقابل الغذاء)، يجب أن يودع في صندوق للتنمية، وأنه يجب استخدام هذا الصندوق لتسديد تكاليف إعادة البناء، ويهدف القرار إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي وإعادة بناء الاقتصاد وإصلاح البنية الأساسية العراقية، واستمرار نزع سلاح العراق وتسديد نفقات الإدارة المدنية العراقية ولأغراض أخرى يستفيد منها الشعب العراقي. وسيشرف على الصندوق مجلس دولي استشاري ورقابي سيضم ممثلين عن مؤسسات مالية دولية والأمم المتحدة[18].

يخضع الإنفاق من صندوق التنمية لسيطرة الولايات المتحدة وبريطانيا. لكنه يفتقر إلى ضمانات لسير عمله بشفافية.

(18) منظمة العفو الدولية، العراق نيابة عن من؟ حقوق الإنسان وعملية إعادة بناء الاقتصاد في العراق، المستقبل العربي، السنة (26)، العدد(294)، آب/ أغسطس، 2003، ص 98.

ويخضع الإنفاق من صندوق التنمية لسيطرة الولايات المتحدة وبريطانيا. لكنه يفتقر إلى ضمانات لسير عمله بشفافية، إذ لا يوجد في القرار (نص يجيز إنشاء آلية للشكاوي أو أي إجراء من هذا النوع، حتى يستطيع العراقيون الطعن في مشروعية مشاريع معينة أو كيفية إرساء العقود)[19].

(19) المصدر السابق، ص 100.

يقدر البنك الدولي احتياجات العراق بمبلغ يصل إلى 55 مليار دولار خلال أربع سنوات لإعادة الخدمات العامة، وبضمنها 1,6 مليار دولار للقطاع الصحي و 6,8 مليار دولار للمياه والمجاري و12 مليار دولار للكهرباء[20].

(20) كاظم المقدادي، التأثيرات الصحية والبيئية للحرب على العراق، المستقبل العربي، السنة (26)، العدد (300)، شباط/ فبراير 2004، ص 39.

واستناداً إلى تقديرات كلفة إعادة البناء في أعقاب حرب الخليج الثانية، فأن كلفة إعادة البناء ستتراوح بين 50 ـ 100 مليار دولار. شريطة القيام

بإصلاحات بنيوية للاقتصاد العراقي. وسيكون احتياطي النفط الهائل غير قادر على توفير المال اللازم لإعادة البناء وإنعاش النمو الاقتصادي. إذ سيحتاج العراق إلى دعم مالي ملموس من المجتمع الدولي. ولكي يحصل العراق على متوسط لحصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي يساوى ذلك الذي تحققه مصر أو إيران، وإذا كان نصف المخزون الرأسمالي يحتاج إلى إعادة بناء، فهذا يعني ضمناً احتياجات إعماريه تبلغ 800 دولار أمريكي للفرد الواحد[21]، أو ما مجموعه 21,5 مليار دولار.

(21) منظمة العفو الدولية، المصدر السابق، ص 104.

بدأت حملة الإعمار بطيئة وذلك في المدة منتصف عام 2003 حتى منتصف عام 2004، عندما تم الشروع بمئتي مشروع لإعادة الأعمار، وبعد مرور سنة كان هناك أكثر من 2500 مشروع بكلفة (5,7) مليار دولار تحت الانجاز، وتم تنفيذ أكثر من نصفها بكلفة بلغت (1,3) مليار دولار. ومنذ شهر حزيران/ يونيو 2004، كان هناك أكثر من 2300 مشروع إنشائي بدأت بتشغيل أكثر من 155000 عامل عراقي[22]. لكن هذه الأرقام لا تعكس عملية إعمار حقيقة، فأغلب المشروعات كانت من النوع الصغير جداً، والقيام بإصلاح وترميم البنى والمؤسسات، وأنها لم تقدم فرص عمل مستقرة ودائمة للعمال العراقيين.

(22) جمهورية العراق، الهيئة الاستراتيجية لإعادة الإعمار، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، المصدر السابق، ص 3.

وطبقاً لتقرير أمريكي فأن سلطات الاحتلال لم تنفق حتى نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 2004، سوى 1,3 مليار دولار من أصل 18,3 مليار دولار خصصها من قبل الكونجرس الأمريكي لهذا الغرض[23].

(23) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004، ص 34-35.

وفي المناطق الآمنة مارس الاحتلال تأثيراً سلبياً على جهود الإعمار، حيث أدت برامجه العشوائية إلى رجوع المبالغ المالية الأمريكية، التي خصصت لتمويل سلطة الائتلاف المؤقتة إلى أمريكا ومقاولين أجانب وليس للشعب العراقي. بل امتدت إلى أكثر من ذلك لتعيق عملية بناء القدرات العراقية الوطنية، والتي تعد مهمة حيوية لإعادة إنعاش الاقتصاد العراقي ومكافحة التمرد. وبهدف الحل الجاهز أخطأت هذه السلطة في الاعتماد على مقاولين عديمي الخبرة، بدون وضع محددات للتخطيط والسيطرة على هذه العملية تأثيراً سلبياً، مما أدى إلى انتشار فساد إداري واضح شمل كل من المسؤولين العراقيين والأمريكيين، وامتد إلى شركات المقاولة الأمريكية. ولم تكن سلطة الاحتلال قادرة على مراقبة عمليات إنفاق الحكومة العراقية،

وبالتالي منع الفساد المالي لأنها مشتركة في اقتسام الكعكة مع المفسدين في الداخل.

رابعاً: الفشل التنموي

عدم وضوح سياسة اقتصادية عراقية، وتأثير ظروف الاحتلال في هيكلية النظام الاقتصادي، وغياب مشروع التنمية العراقية، إذ تحول الحديث بعد الاحتلال من مشروع التنمية الاقتصادية إلى إعادة البناء واعمار البلاد بمفهوم هندسي، خال من أي مضامين اجتماعية واقتصادية وسياسية، من دون تقويم فعال لمتطلبات المرحلة أو الترابط بين المشروعات وتأثيراتها فيما بينها، وبالعلاقة مع الاقتصاد الكلي، واغراق السوق بالسلع الاستهلاكية دون النظر إلى إعادة احياء القطاع العام وتطور انتاجه، وتوجيه القطاع الخاص بإنتاج السلع المحلية، فضلاً عن أن محاولة سلطة الاحتلال ومن خلال القرار رقم 29 في السنة الأولى للسماح بالامتلاك الاجنبي الكامل في الصناعات العراقية كلها ـ باستثناء النفط والموارد الطبيعية الأخرى ـ .

والمفارقة هنا أن هذا التوجه يناقض ما أقرته سلطة الاحتلال نفسها في ألمانيا المحتلة عام 1945، بتحريم الاستثمارات الاجنبية فيها بداية الاحتلال بدعوى صعوبة تقييم الموجودات الألمانية في غياب استقرار عملتها، وأن السماح للأجانب بشراء موجودات ألمانية ستعيق التركيز على نشر وتثبيت جذور الديمقراطية، كذلك تفشي الفساد الاداري والمالي في الاقتصاد العراقي وغياب التوجهات الاستراتيجية لتحرير الاقتصاد وتحديد السياسة النفطية في إطار الاستراتيجية العامة، وضعف أداء سلطة المحاسبة الفعالة.

أن هذا التوجه يناقض ما أقرته سلطة الاحتلال نفسها في ألمانيا المحتلة عام 1945، بتحريم الاستثمارات الاجنبية.

إن طريقة إدارة سلطة الاحتلال، لنفط العراق تقتصر على هدف واحد، هو تصدير أكبر كمية ممكنة من النفط، على الرغم من احتمالات خطورتها على المكامن النفطية قبل تحديثها ـ وجمع ايراداتها تحت سيطرتها واستيراد كميات كبيرة جداً من المنتجات النفطية إلى العراق لزيادة استنزاف موارده المالية، بسبب العامل الأمني[24].

(24) المصدر السابق، ص 345.

لقد أهملت سلطة الاحتلال القطاع الزراعي، فالتخصيصات التي يعلن عنها

لإعادة اعمار ما دمرته الحرب، أنما كانت تتجه إلى ما يعزز الاستهلاك، ولا تلتفت إلى إعادة الحياة إلى القطاعات الانتاجية المتعثرة.

إن بقاء النزعة الاستهلاكية دون الانتاج يعرض الاقتصاد العراقي إلى فشل التنمية مرة أخرى، فحتى الزيادة في الرواتب لا تفي إلا بإدامة الحياة اليومية في ظل ارتفاع الاسعار والتضخم. أذ انخفضت نسب الانتاج الزراعي من 14% عام 1988 إلى 7% عام 2006، والصناعة من 13% عام 1988 إلى 2% عام 2006. وهذا يمثل في الحقيقة صورة غير طبيعية في الاقتصاد العراقي[25].

(25) المصدر السابق، ص 208.

خامساً: اتفاقية الإطار الاستراتيجي

جرى التحضير لإبرام «اتفاقية سحب القوات الأجنبية» و«اتفاقية الإطار الاستراتيجي» بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، في ضوء إعلان المبادئ في 26/ 11/ 2007، لحاجة البلدين لإبرامهما، ولتحقيق مصالح كل منهما، على الرغم من اختلاف يرتب العراق من خلال المفاوضات أولوياته على مدى تحقيق السيادة الوطنية العراقية (اولاً)، وعلى حماية الأموال العراقية في خارج العراق (ثانياً).

أولاً: مهد إعلان المبادئ في 26/ 11/ 2007 التوصل إلى إبرام معاهدة صداقة وتعاون طويلة الأمد، تنظم العلاقة بين العراق والولايات المتحدة وتنهي ولاية مجلس الأمن على البلد بموجب الفصل السابع. الذي سيجعل أموال العراق (أي كان مصدرها) بدون الحصانة القانونية التي تتمتع بها، بموجب الفقرتين 22 و23 من قرار مجلس الأمن 1483/ 2003، مما يجعلها عرضة للحجز والتنفيذ عليها، بسبب دعاوى تقام عن ادعاءات بالإضرار التي نجمت عن تصرفات النظام السابق، فضلاً عن أنه سيعرض أموال العراق التي هربها النظام السابق إلى الخارج إلى الضياع، بسبب عدم تنفيذ قرار مجلس الأمن المرقم 1518/ 2003 بشأن تحديد الافراد والكيانات، التي اخرجت تلك الاموال بغية إعادتها للحكومة العراقية.

ثانياً: هذه الاتفاقية تكاد تكون الصدى الحقيقي لإعلان المبادئ المؤرخ في 26/ 11/ 2007، باعتبارها مطلباً عراقياً لإقامة صداقة وتعاون ودفاع مشترك مع الولايات المتحدة، بيد أن الاتفاقية لا يوجد فيها ما يشير إلى حماية

الاموال العراقية الموجودة في صندوق تنمية العراق DFI، والموجودة في المصارف الأخرى من الدعاوى التي يمكن أن تقام على تلك الأموال، بعد زوال حصانة الأمم المتحدة الواردة في قرار مجلس الأمن 1483/ 2003.

أن مهمة الولايات المتحدة في الاتفاقية تتعلق بتقديم الدعم والمساعدة في المجالات الاقتصادية والتجارية والعلمية والثقافية وغيرها، وهي تعهدات من باب التزامات «ببذل عناية «لا ترتب عليها أي التزامات، وبالتالي فأن العراق لا يستطيع إلزام الولايات المتحدة بتنفيذ تلك الالتزامات من الناحية الفعلية. إن اتفاقية سحب القوات نالت اهتماماً واسعاً من مختلف الاوساط، لكون كانت أغلب بنودها في الجانب الايجابي، وتضمنت أغلب المطالب الوطنية، بيد أن الاتفاقية الثانية (اتفاق الإطار الاستراتيجي)، وهي الأخطر والأكثر تأثيراً على مستقبل البلد بخاصة في المجال الاقتصادي لم تنل الاهتمام المطلوب.

أن الاتفاقية الثانية (اتفاق الإطار الاستراتيجي)، وهي الأخطر والأكثر تأثيراً على مستقبل البلد بخاصة في المجال الاقتصادي.

لقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إبرام اتفاقية «الإطار الاستراتيجي» و«الاتفاقية الامنية» بين العراق والولايات المتحدة، بأسرع ما يمكن في عهد إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش (الابن)، لأسباب تتعلق من وجه نظر الجمهوريين بالأمن القومي الأمريكي، والتحكم بالنفط انتاجاً وسوقاً والالتزام بأمن إسرائيل وبقائها[26]، وهي معاهدة تكتيكية هدفها الحفاظ على مصالح أميركا الاستراتيجية في العراق، وجني ثمار حربهم بطريقة أخرى، وصدِّ تقدم الحزب الديموقراطي في الوصول إلى الرئاسة.

وقد أثارت الاتفاقيتان جدلاً واسعاً في العراق على المستويين السياسي والشعبي، فعلى المستوى السياسي اشترطت بعض الكتل السياسية عرض الاتفاقيتين على الاستفتاء العام للموافقة عليها في مجلس النواب، في حين رأت كتل أخرى أنها كسب للبلد لأنها تخلصت من الاحتلال وما له من تبعات. فضلاً عن أن بعض الكتل عدَّت أن الاتفاقيتين نافلتين، ولا تستوجب الضرورة بإلغائهما، على كون أنّ الاتفاقية الأمنية تعد منتهية ومستنفدة لأغراضها عند إكمال انسحاب القوات الاجنبية، وترى هذه الكتل أن اتفاقية الإطار الاستراتيجي هي مجرد نص لا أهمية له، ومكتوب بعبارات عامة وفضفاضة حول التعاون بين البلدين[27].

(26) نبيل محمد سليم، العلاقات العراقية- الأمريكية على خلفية انتهاء أمد اتفاقية سحب القوات الاجنبية من العراق، مجلة دراسات دولية، العدد السابع والاربعون، 2008، ص 35.

(27) علاء اللامي، لماذا ينبغي إلغاء- اتفاقية الإطار الاستراتيجي- بين العراق وأمريكا؟ الحوار المتمدن، العدد 3751، 2012/7/6.

أن اتفاقية الإطار الاستراتيجي هي مجرد نص لا أهمية له، ومكتوب بعبارات عامة وفضفاضة حول التعاون بين البلدين.

وبرغم من معارضة بعض الكتل لتمرير الاتفاقية، إلا أنها أقرت دون حصولها على ثلثي أصوات اعضاء مجلس النواب، وعرضت على التصويت دون أن يطلع عليها اعضاء المجلس[28]. وفوجئ المواطنون أيضاً بتمريرها لأنهم يعتقدون أن العراق سيتحمل كثيراً، ويكون الاختيار منذ البداية متسماً بالحذر والتريث، لأن البلد لا يحتمل أن يكون مختبراً للتجارب، وقد استنزف الكثير لأخطاء السياسيين عند اختيار طرقه على الصعود كافة.

(28) المصدر السابق.

وفي قراءة إلى اتفاقية الإطار الاستراتيجي لا يمكن عدها منتهية، لأنها تنظم العلاقة طويلة الأمد بين العراق والولايات المتحدة، كما نصت عليه الفقرة الأولى من ديباجة الاتفاقية[29]. فضلاً عن أن الفقرة 2 من القسم الحادي عشر تنص (تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول ما لم يقدم أي من الطرفين إخطاراً خطياً إلى الطرف الآخر بنيته على إنهاء العمل بهذه الاتفاقية، ويسري مفعول الإنهاء بعد عام واحد من تاريخ مثل هذا الإخطار).

(29) الموقع الرسمي لرئاسة الوزراء، نص اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأمريكية.

إن عقد هذه الاتفاقية وأهميتها تكمن «في ترسيم أفق العلاقات المستقبلية بين البلدين في سياق الرغبة المشتركة لإقامة علاقة طويلة الأمد، وتلبية الحاجة لتوفير الدعم اللازم لإنجاح العملية السياسية في العراق». هي إذاً «اتفاقية الإطار الاستراتيجي مخصصة للمستقبل طويل الأمد، وهدفها توفير الدعم للعملية السياسية في العراق أي لنظام انتخابي».

سادساً: المضامين الاقتصادية للاتفاقية

تتكون اتفاقية الإطار الاستراتيجي من ديباجة وثلاثة عشر قسماً، ركز القسم الخامس منها بشكل مباشر على مجال الاقتصاد والطاقة، وتعلق القسم الرابع بالتعاون الثقافي والقسم السابع ركز على التعاون الصحي والبيئي، اللذين من شأنهما أن يؤثرا على مستقبل التنمية البشرية في البلد لو نفذا بشكلهما الصحيح.

يرى بعض الاقتصاديين والسياسيين أن الكوارث الاجتماعية والاقتصادية ستحل بالعراق من جراء الاتفاقية، لعدم قدرة اقتصاده «المشوه» تحمل تبعات «الانفتاح على السوق العالمي» في المجالات التي حددتها الأقسام

المذكورة، لأن التنمية الاقتصادية لم تقتصر على كونها دالة بإيرادات النفط، وإنما دالة أيضاً لتقلبات السوق العالمية المتماهية الأبعاد والحدود، الأمر الذي سيؤدي إلى حدوث تشوهات وتصدعات خطيرة في الهوية الوطنية والثقافية والبنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع العراقي.

إن الصياغة العامة والفضفاضة للاتفاقية تشعر الباحث بأنها تركز على اندماج العراق في الاقتصاد العالمي من دون المقدمات الأساسية للدخول في هذه السوق، ولم تعطي أي دور للإمكانيات المحلية سواءً القطاع الخاص المحلي، أو استغلال الإمكانيات المحلية في تحقيق التنمية.

وفي العودة إلى القسم الخامس المتعلق بالاقتصاد والطاقة، نرى أن الاتفاقية صيغت بشكل يفتقد إلى الآليات وبكلام إنشائي بحت، ولا يحتاج إلى اتفاقية مثلاً نصت الفقرة 1 من القسم الخامس «دعم جهود العراق من أجل استثمار موارده من أجل التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة والاستثمار في مشروعات تحسن الخدمات الأساسية للشعب العراقي». والسؤال ما هو دور الولايات المتحدة في ذلك أم هي من باب النصيحة، ويسري هذا على كل فقرات هذا القسم المهم ولا يمكن الاستنتاج، إلا النصح في مجال الاندماج بالسوق العالمية.

أن أحد الأهداف المهمة للاتفاقية هو الوقوف بوجه ايران وتقييد نفوذها ومواجهتها في السيطرة على الحكومة العراقية.

وبينما تُبرز هذه الأحداث أن الأمن ما يزال هو المهمة الأولى للولايات المتحدة والحكومة العراقية، فإن عوامل أخرى كثيرة سوف تؤثر على قدرة واشنطن على العمل مع بغداد للحفاظ على المكاسب الأمنية، التي تحققت في السنوات الأخيرة وبناء شراكة استراتيجية مع حكومة وشعب العراق وضبط التنمية هناك. فضلاً عن ذلك يرى المحللون الأمريكيون أن أحد الأهداف المهمة للاتفاقية هو الوقوف بوجه ايران وتقييد نفوذها ومواجهتها في السيطرة على الحكومة العراقية[30]. فضلاً عن تعزيز المصالح الأمريكية التي يمكن أن تتحقق فقط، إذا واصلت الولايات المتحدة التعاطي مع العراق، من خلال الاشتراك في طائفة واسعة من الميادين الدبلوماسية أو الاقتصادية أو المعلوماتية أو العسكرية.

إن سياسة الاستيراد غير المنضبط والاعتماد شبه الكلي على قطاع التجارة الخارجية في حركة الاقتصاد، تُلزم «اتفاقية الإطار الاستراتيجي» الولايات

(30) انتوني كوردسمان «صعود القاعدة في العراق» دراسة متاحة على الشبكة الدولية بالاعتماد على شهادة مايكل آيزنشتات مدير برنامج الدراسات العسكرية والأمنية في معهد واشنطن في 23 حزيران/ يونيو 2011، أمام «اللجنة الفرعية للشرق الأوسط وجنوب آسيا» التابعة لـ «لجنة الشؤون الخارجية» في مجلس النواب الأمريكي حول التحديات المستقبلية التي تواجه السياسة الأمريكية تجاه العراق».

المتحدة والعراق بعلاقة واسعة النطاق، وبشكل خاص التعاون في مجال التجارة والاستثمار والطاقة، بغية توفير قدراً متواضعاً من الرخاء، مما يساعد على مواجهة جهود طهران لإقامة علاقة من التبعية الاقتصادية مع العراق، وهذا ما شجعت عليه الولايات المتحدة وعقدت من أجله العديد من اللقاءات والندوات، واسفر منها على سبيل المثال استخدام العلامات التجارية (فرنشايز) في العراق، والتي عدتها السفارة الأمريكية بداية لتعزيز الروابط الأمريكية ـ العراقية الاقتصادية، فضلاً عن أنها أتاحت للمستثمرين العراقيين فرصة للتواصل مع الشركات الأمريكية[31].

(31) www.pukmedia.com

لقد كان العراق يعوّل على إبرام اتفاقية الإطار الاستراتيجي، لكونه يعتقد إنها تضمن حمايته واستقلاله وسيادته ووحدته الإقليمية، إضافة إلى مجالات التعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي وغيرها.

إن اخطر ما جاءت به الاتفاقية هو دمج الاقتصاد العراقي بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، إذ ما جاء نصه في الاتفاقية (بناء اقتصاد مزدهر ومتنوع ومتنام في العراق ومندمج في النظام الاقتصادي العالمي)، وهذا يعني الالتزام بما تمليه المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، من خلال خصخصة منشآته الصناعية والتي تضررت كثيراً نتيجة الغزو الأمريكي للعراق، وما سبقه من حصار واعتماد سياسة اقتصاد السوق، والجدير بالذكر أن القطاع الخاص العراقي في المرحلة الحالية غير قادر، لأن يأخذ على عاتقه تطوير القطاع الصناعي وقيادة النشاط الاقتصادي، وهذا لا يمكن القبول به للأوضاع التي يمر بها البلد من بطالة وعدم استقرار أمني، مما يجعل هذا التحول أمراً غير سليم ناهيك عما تسببه الخصخصة من فقدان عشرات الآلاف من العاملين في المعامل والمصانع المعرضة لها من تسريح وخسران وظائفهم، والعراق يعاني أصلاً من بطالة كبيرة وما سوف تؤول اليه أسعار المنتجات من ارتفاع ما يجعل الخصخصة لا تنسجم والمصالح الاقتصادية للعراق.

أن الطلب في انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية (دعم المزيد من اندماج العراق في الدوائر والمؤسسات المالية والاقتصادية الإقليمية والدولية، بما في ذلك العضوية في منظمة التجارة العالمية)، ما يعني فتح حدوده وأسواقه لحركة البضائع الاجنبية بحرية الدخول دون حواجز أو

يصبح الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، يعني الحكم بالموت على أي مستقبل للصناعة الوطنية.

حماية أو ضوابط، وفي ظل اوضاع العراق فأن المنتوجات العراقية ستقف عاجزة عن مواجهة المنافسة مع البضائع والمنتوجات الأجنبية، وبذلك يصبح الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، يعني الحكم بالموت على أي مستقبل للصناعة الوطنية، ويبقى العراق يعيش على الريع النفطي وأسيراً له ما يشكل خطراً على مستقبل الاقتصاد العراقي لعدم ثبات أسعار النفط وتذبذبها.

وبذلك يمكن اعتبار انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية تخريب للاقتصاد العراقي قبل استكمال الشروط المطلوبة لذلك، وهناك قضية صندوق النقد الدولي الذي ساعد العراق في تخفيض ديونه المستحقة لمجموعة نادي باريس 80%، ما جعله يتدخل بشؤونه الداخلية بطلباته غير المعقولة كإلغاء البطاقة التموينية ورفع أسعار المنتوجات النفطية، وايقاف أي دعم تقدمه الدولة لمواطنيها وعدم رفع رواتب منتسبي الدولة والمتقاعدين وغيرها، دون دراسة مستفيضة لواقع الاقتصاد العراقي وما عاناه المواطنون خلال ثلاثة عقود، بحجة منع التجاء العراق إلى الديون ثانية.

أما ما يسمى بسياسة الاستثمار فأنها إلى الآن لا تتعدى المشاركة في رأسمال بعض البنوك وممارسة سياسة المضاربة المالية، ولم نرى مشاريع صناعية أو اقتصادية ذات قيمة تنموية كبيرة ما يفرض على الحكومة العراقية نهجاً جديداً بالعمل على تطوير الواقع الصناعي والزراعي، دون انتظار الاستثمار الذي قد لا يأتي متوافقاً مع مصالح العراقيين، لأن الاستثمار يتوجه نحو المشاريع السريعة الربح كالسياحة مثلاً، كما أن الخصخصة تفقد الدولة قدرة التدخل بضبط السوق والحد من الانفلات الكبير في رفع الأسعار، ما يؤثر على المستوى المعاشي للعراقيين وتغدو الدولة عاجزة عن الايفاء بالحاجات الأساسية للسكان.

وختاماً فإن اتفاقية الإطار الاستراتيجي وبما تحمله من نصوص فضفاضة وتعقيدات وتفاصيل عدة، تتطلب إجراءات كثيرة، ولما لها من أبعاد محلية وإقليمية ودولية، كان يتوقع بعض السياسيين عدم إمكانية تمريرها والمصادقة عليها، لكونها لم تحوز على اتفاق سياسي أو شعبي بصددها.

أن الخصخصة تفقد الدولة قدرة التدخل بضبط السوق والحد من الانفلات الكبير في رفع الأسعار.

إن الاتفاقية أهملت بشكل كامل الإمكانات المحلية التي لو

استغلت بشكل عقلاني وتوفرت الارادة الوطنية، وتم صياغة الأطر القانونية اللازمة لخلق البيئة الاقتصادية الموائمة للتطورات الدولية، فأنه سوف لن يكن بحاجة إلى هذه التوصيات التي يمكن ابرامها من مبدأ المعاملة بالمثل مع باقي الدول المتقدمة، من دون رهن مستقبل اقتصاد البلد بالالتزامات التي تنص عليها الاتفاقية.

ويوصي انتوني كوردسمان، أن على الولايات المتحدة أن تقوي علاقتها مع اقليم كردستان، وهذا يعني وبشكل واضح أن للولايات المتحدة أهداف ضمنية غير تلك المعلنة في الاتفاقية، ومنها تحجيم النفوذ الإيراني، وكأن الاتفاقية شأن أمريكي أكثر مما هو إن عراقي..

إن اتفاقية الإطار الاستراتيجي لم تحمل معها آليات التطبيق وطغت على بنودها الصياغة غير الواضحة وغير محددة المعالم.